حركة15نيسان لتحرير الاحواز

.

هذا المشروع مطروح للنظام المستقبلي الذي يحكم الاحواز بعد التحرير .

أركان الحكومة : الحكومة الذي تأخذ شرعيتها من المواطنين مبنية على ثلاث أسس

١. البارلمان.

٢.الدولة القوة المجرية

٣.ديوان المحاسبة والعدالة الاجتماعية

١.الحكومة: نظام الحكم ديمقراطي انتخابي و مبني على برلمانات محلية وبرلمان جامع.

في هذا النظام كل شخص له الحق أن يشارك في كل. البرلمانات والمناصب الحكومية من اصغرها الى اكبرها لمرة واحدة وكل مرة لا تجاوز الأربع سنوات .بهذا الشكل كثير من الشعب سيشاركون في قرارات الحكومة.

البرلمان:الركن الأساسي للديمقراطية وهو الذي ينتخب من الشعب وهو الذي ينتخب الحكومة لمدة ٤ سنوات

وليس للحكومة قدرة غير ما يعطيها البرلمان . في البرلمان من بين اعضاء الاحزاب حسب التعداد المتواجدين من كل حزب في البرلمان يقوم بتوزيع المناصب والوزارات، الحزب الذي يكسب الأكثرية يكسب منصب رئيس الوزراء.

القانون الاساسي:

القانون الأساسي الذي يضمن إجراء المشروع الاقتصادي الرأسمال المشترك يحتوي على جميع القوانين وأضافت الذي يحتاجه المشروع و ستدار به البلاد المرجع الأساسي لتصدير ومقايسة القوانين وتعديل وحذف أي مادة من القانون الأساسي يحتاج إلى ٧٥% من اراء الاعضاء.

قوانين الاحزاب: الأحزاب ركن أساسي في الديمقراطية وفي نظام الرأسمال المشترك الأحزاب تحصل على رخصة الفعالية حين تكسب موافقة ٥٠ ألف توقيع من المواطنين .الاحزاب يمكن أن تكون محلية أو وطنية وفي كل الحالتين تكون مؤسسات غير انتفاعية تشارك في العملية السياسية والحكومة .الحكومة تنتخب من أعضاء البرلمان الذين ينتخبهم الشعب .

أعضاء البرلمان ينتخبون من الأحزاب لمدة ٤ سنوات ويسقط عنهم حق المشاركة في نفس البرلمان لمراحل ثانية .كل أعضاء البرلمانات المحلية منها والوطنية

يدخلون كل برلمان مره وحده ولا غيره.حتى تتاح الفرصة لكل الشعب المشاركة في اتخاذ القرارات.
النواب المتقاعدين يستفاد من خبرتهم في المشاورات العلياء .

الحكومة : الحكومة تنتخب من اعضاء الاحزاب الناجحة في البرلمان حسب التخصص والدراسة العليا وتكلف بتنفيذ المشاريع وتمثيل الشعب دوليا لمدة أربع سنوات .البرلمان المرجع الوحيد الذي قادر على اسقاط الحكومة و تعديلها و هذا يحتاج النصف زائد واحد من الآراء الأعضاء.
الحكومة تنفذ المشاريع المطروحة من البرلمان وتخطط لمشاريع يحتاج لها الشعب باذن البرلمان .

مدراء الحكومة:كل المديريات والمناصب الحكومية تعطي لأي شخص مرة واحدة ولمدة أربع سنوات ولا تتكرر نفس الوظيفة في صعيد المحلي والوطني.
تكون مديريت الدوائر والمشروعات الحكومية والقطاع الخاص مديرية ادواريا وكل مدير يدرب المعاونين حتى يصبحوا مدراء من بعده .

٢.النظام الاقتصادي: النظام الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي المشترك مبني على مساهمة ومشاركة الحكومة في كل مشاريع الشعب بنسبة ١٠٠% بما يعني ان الرأس المال يعطى للمواطنين كسهم مشاركة لتأسيس شركات ومصانع ومشاريع .المشاركين في المشاريع يملكون نصف او٥٠% من المشروع .
في هذا النظام المواطن ليس ملزم بإعطاء الضرائب وليس مجبر على استرداد تمويل المشاريع.
بهذا النحو الحكومة تقوم بايجاد فرص عمل لكل المواطنين بشكل مساوي.

٣.النظام التعليمي. التعليم من الحضانة إلى أعلى مستوى في الدراسات الجامعية يمنح بشكل مجاني واذا الفروع العلمية تحتاج إلى إيفاد الطلاب إلى الدول الأجنبية تكون على نفقة الحكومة. وزارة التعليم تقوم ببناء وتجهيز مدارس وجامعات حسب الكثافة السكانية في المناطق.

٤.نظام الصحي. التمتع بصحة كاملة حق كل مواطن والحكومة توفر كل إمكانات الصحة من نوادي الرياضيه إلى المستوصفات و المستشفيات والأدوية بشكل مجاني في خدمة المواطن. وزارة الصحة مكلفة بتأمين

المستوصفات والمستشفيات والنوادي الصحية حسب الكثافة السكانية.

٥.المسكن: الحكومة مكلفة بتأمين مسكن مناسب لكل مواطن يصل سن العشرين. مسكن مكون من شقة تحتوي علي غرفة نوم ومطبخ وصالة.وحين الزواج شقة غرفتين ومطبخ وصاله وحين الانجاب ينتقلون إلى ويلا او المنزل أرضي في منطقة سكن العوائل.وزارة السكن تقوم بتأمين السكن لكل المواطنين. للمواطن الحرية الكاملة بشراء اي من المنازل التي يسكنها علي الأقساط المريحة وفي نهاية المطاف كل شخص له حق تملك بيت واحد و في حالة الزواج حين الانتقال الي بيت العوائل الزوجان يشاركون في المنزل واحد .

٦.العمل: الحكومة بالنيابة عن البرلمان تقوم بتأسيس شركات ومصانع ومرافئ علي أسس المشاركة مع المواطن وتوظيف المواطنين حسب طلب العميل .تأسيس الشركات على مبنى عامل واحد شريك مع الدولة .الدولة تدفع رأس المال لتأسيس وبناء الشركة والعامل يعمل ويكسب ٥٠% من

المكاسب .مندوب وزارة العمل ينظر على صحة وسلامة العمل.في حين لزوم عمال اكثر كل العمال يكسبون ٥٠ % و٥٠% الباقي يكون سهم الدولة.

٧. الرفاه العام وتفريحات والعطلات.في هذا النظام الفرد وسلامة وصحة هي أهم مسؤوليات الحكومة .الشعب الذي يعاني من اضطرابات صحية وعقلية لم ينجز مهمته في الحياة على نحو مطلوب لهاذا كل عامل يحتاج إلى رخصة مدفوعة الثمن حتى يعمل بجد وينجز احسن مستوى من الإنتاج. العطلات السنوية تكون ٤٠ يوم بما يعني انتهاء كل فصل من فصول السنة تكون هناك ١٠ ايام العطله والأفراد بامكانهم ياخذون العشرة ايام كل ثلاث شهور او ٤٠ يوم في كل سنه .الحكومة بهدف تنشيط السياحة الداخلية تقوم به بناء هتلات ومضايق في أطراف البلد والعمال والموظفين يقضون عطلاتهم بشكل مدفوع الثمن من جانب الحكومة .وبهذا شركات السياحة تنشط والحكومات والشركات تكسب والعمال والموظفين يتمتعون في أوقات الفراغ والعطل .

٨.التجارة الداخلية والخارجية: قطاع التجارة أحد أركان اقتصاد الدولة الذي يدار علي يد شركات التجارية التي تقوم بتأسيسها الحكومة وأفراد المجتمع حسب

القاعدة الاشتراكية رأس المال من جانب الحكومة والعمل من المواطنين المشاركين .الحكومة والعمال يكونون مشاركين في النفع والضرر.

٩.صناديق التقاعد والتأمين: صناديق التأمين والتقاعد تأسس باشتراك العمال والموظفين الشركات والقطاع الحكومي وتقوم بدفع رواتب الموظفين حين التقاعد .صناديق التأمين تأسس من أموال المشتركين في الخدمات أما تأمين السيارات و تأمين اي خدمات اخرى وتدفع التأمين للمشاركين.تأسيس صناديق التأمين والتقاعد. بمشاركتك الدولة والقطاع الخاص و تدار بشكل غير انتفاعي او حكومي.

١٠.الدين و الاعتقادات الشخصية.التدين بأي دين امر شخصي الحكومة لا تتدخل في ديانات الشعب .عدي تأمين أماكن العبادة والأمنية لكل الديانات حتى تقوم بطقوسها السنوية.كل العقائد والأديان لها الحرية الكاملة ان تقوم بنشر ديانتها بشرط الحفاظ على الحريات الشخصية وعدم مضايقات الآخرين ورعايته الأدب والعرف الاجتماعي.

١١.الثروة و الملكيات العامة المنقولة والغير منقولة:

كل الأراضي والمعادن والغابات والأنهار والمياه والحيوانات البرية وحياة الوحش ملكا للشعب وبالنيابة عن الشعب البرلمان هو المالك للثورة العامة.
كل البيوت والمصانع والشركات و الهتيلات والمضايف والمرافئ الذي تبنا من اموال الدوله ملك الشعب والبرلمان .البرلمان يعطي حق الملكية للبيوت بعد دفع ثمنها .حتي نحافظ علي اسعار البيوت .الأفراد يملكون ٥٠% من المصانع والشركات والمرافئ والهتلات والمضايف. بهذا الشعب الحي يملك نصف الثروة والنصف الباقي للنسل المستقبل تحافظ على الحكومة والبرلمان.في حين تقاعد الشخص يبيع حصته في الشركة الذي يعمل فيها للحكومة والحكومة توفر شخصا آخر وتعطيه سهم الشخص المتقاعد .

١٢.المعوقين،الأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين العاطلين عن العمل يحصلون على بيوت ورواتب شهرية من صناديق التأمين و التقاعد والحكومة مكلفة بتأمين ودفع أسهم مشاركتهم في صناديق التأمين.

١٣.مشاركة الشعب في الحكم..كل أعضاء الشعب لهم الحق الدخول في العملية السياسية والحكومة بشكل انفرادي ام من طريق الأحزاب،ولكل من أعضاء الشعب

ان يكون مدير دائرة لمدة أربع سنوات ومندوب في المجلس المحلي إلى مدة أربع سنوات ومندوب في المجلس الوطني إلى مدة أربع سنوات رييس جمهور لمدة أربع سنوات .بما يعني ان المكوث في المنصب لن يتعدى مرة واحدة ولا تزيد على اربع سنوات حتى يشارك كل الشعب في مقدراته واتخاذ التصميم ومنع الديكتاتورية.

١٤.الاقتصاد والعملة.اقتصاد البلد يدار بشكل قطاع خاص وحر بمشاركة الدولة .للشركات يحق للشركات ان تتعامل مع القطاع الخاص من الدول الأخرى وإصدار وتوريد البضائع من كل الي اي من الدول يكون عملا مباحا الي مع الدول التي تفك ارتباطها مع الدولة.
الشركات لها الحق أن تصدر وإيراد كل شي يأذن به القانون وقرارات الحكومة ويقرر رسوم على استيراد البضائع التي لها شبيهة بالصناعة الداخلية حتى نشوق الصناعة الداخلية.
سعر العملة يقاس على قيمة المتر المربع من الأرض بسعر الذهب وهذا سعرا يتغير حسب الرفاه والعدالة والأمنية التي توفرها الحكومة للشعب.تفاصيل العمة ياتي في المشروع الكامل.اسم العمة يصمم عليها أول مجلس أول برلمان منتخب من الشعب .

١٥.الاستثمار الأجنبي. المستثمر الأجنبي له الإمكان أن يبني مصانع ويؤسس شركات لكن الأرض التي يبنى عليها المصانع تكون بشكل إيجار الحكومة تؤمن الأمان والحرية للمستثمر الأجنبي وتقدم له الأرض بشكل إيجار والعمال الذين يعملون في تلك الشركات يتمتعون بكل الخدمات مساويا مع القطاع الداخلي .الحكومة لن تملك النصف من الشركات الاجنبية لكن النصف يكون سهم العمال بما يعني الاستثمار الخارجي يشكل ٥٠% والدولة تدفع ٥٠% ملكن للعمال .وبهذا الحكومة تحافظ على المساواة بين كل العمال .

١٦.ديوان المحاسبة والعدالة الاجتماعية.
ديوان المحاسبة والعدالة القوة القضائية التي تراقب على إجراء القانون وتعاقب المجرمين ومخالفي القانون. و يكون لديها مندوب يداوم بشكل مستمر في كل دائرة او مصنع أو شركة يعمل فيها أكثر من ١٠ موظفي حتي يحافظ علي صحة العمل والحفاظ على سهم الحكومة.